

مجتمع الأعمال

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة الثانية والعشرون نيسان 2019



الرزاز يطمئن رجال الأعمال الأردنيين على الاقتصاد
- بحث تداعيات خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على المملكة الأردنية الهاشمية
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تضع توصيات لتحفيز الاستثمار في بورصة عمان



شركة الكربونات الأردنية Jordan Carbonate Company



انتاج حافة انواع
بودرة كربونات
الكالسيوم

أحدث مصانع العالم لانتاج كربونات
الكالسيوم الطبيعي و المعالج



Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)



Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485

P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan

sales@jordancarbonate.com

www.jordancarbonate.com

تأسست شركة الكربونات الأردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .
تختص شركة الكربونات الأردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم بأعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .
تقوم الشركة بتصدير 90% من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Jordan Carbonate Company (JCC) , situated in Amman, is a privately owned company, which was established in 1979.

Over the years, JCC has transformed, into a national industry the at exploits local raw material , provides employment opportunities to local man-power minimizes importation, and brings in foreign currency to the country.

JCC is specialized in mining, manufacturing & exporting Calcium carbonate with highest standards of quality, purity, and prompt delivery .

Our products are exported to 35 countries worldwide, including all Arab world, in addition to countries in South East

Asia, East Africa, West Africa and Europe

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين



- 3 - افتتاحية العدد
- 4 - بحث تداعيات خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على المملكة الأردنية الهاشمية
- 7 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين
- 8 - الطباع: الزيارة الملكية إلى العراق فتحت آفاق جديدة للاستثمار
- 10 - رجال الأعمال الأردنيين يلتقون مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
- 13 - الرزاز يطمئن رجال الأعمال الأردنيين على الاقتصاد
- 14 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي بعثة صندوق النقد الدولي
- 16 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والبوسنة والهرسك
- 18 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية المصرية
- 21 - الطباع يبدي تفاؤلاً بخصوص تحسن مؤشرات الاقتصاد الأردني
- 24 - لبنان تستضيف الملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي نيسان المقبل
- 26 - رجال الأعمال الأردنيين: حوكمة الشركات العائلية ضمان للاقتصاد الوطني
- 28 - الطباع : الإستقرار التشريعي أهم عوامل جذب وتوطين الاستثمارات
- 29 - الطباع: البنية التحتية هي أساس توطين الاستثمارات وجلبها
- 30 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين تضع توصيات لتحفيز الاستثمار في بورصة عمان
- 33 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية التركية
- 35 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي رئيس الهيئة التونسية للاستثمار
- 37 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين تضع توصيات لتنافسية القطاع الصناعي
- 40 - الطباع: جائزة مصباح السلام تقدير عالمي للأردن وجماله الملك
- 41 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين تثمن دور هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في توطين الاستثمارات المحلية والأجنبية
- 43 - جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع مجلس الأعمال والخبراء الأردنيين في دبي
- 44 - منتدى استثماري أردني مغربي منتصف حزيران القادم



حمدي الطباع رئيس الجمعية

جمعية رجال الأعمال الأردنيين Jordanian Businessmen Association



إن الأردن ومنذ تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية حقق إنجازات اقتصادية كبيرة رغم الظروف والتحديات الصعبة التي واجهتها وما زالت تواجهها المملكة جراء حالة عدم الإستقرار بالمنطقة والتحديات الإقليمية المرافقة لها وأنا أؤكد على أن جلالة الملك قد وضع الشأن الاقتصادي وتحسين معيشة المواطنين بقمة أولوياته، خاصة وأن جلالتة خلال العقدين الماضيين قد عمل على تحفيز روح الإبداع والريادة وتشجيع إقامة شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص وتسويق المملكة تجارياً واستثمارياً بالمحافل الدولية بالإضافة إلى توقيع العديد من الإتفاقيات مع مختلف التكتلات الاقتصادية الدولية مما أسهم في وصول المنتجات الأردنية لحوالي مليار مستهلك حول العالم.

وأنا أرى أن الأردن ومنذ تسلم جلالة الملك سلطاته الدستورية قد عمل على تأسيس المناطق التنموية المؤهلة بالعديد من المحافظات بجانب التوسع في إقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة والخاصة وعلى رأسها منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لإستقطاب الإستثمارات.

كما أن جلالتة قد إهتم بإقامة مشروعات اقتصادية كبرى وفتح آفاق جديدة للإستثمار في الأردن ضمن مناخ اقتصادي منفتح على العالم الخارجي وبيئة استثمارية، كما وقد تم تعديل العديد من القوانين والتشريعات بهدف تطويرها وإدخالها في عصر الاقتصاد الحر وإتاحة المساحة الكافية للقطاع الخاص لتصبح مساهمته أكثر فاعلية.

وتؤكد جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أهمية جهود جلالتة في إعادة الزخم الاقتصادي لعلاقات الأردن مع العراق والتي توجت أخيراً بتوقيع العديد من الإتفاقيات التي سيكون لها شأن كبير في دعم مبادلات المملكة التجارية وتحقيق المزيد من المكتسبات للاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى جهود جلالتة التي أدت إلى تعديل إتفاق تبسيط قواعد المنشأ مع الإتحاد الاوروبي وتحسين شروطه بما يسمح بزيادة الصادرات الأردنية إلى أسواق الدول الأوربية، ودعم إقامة شراكات بين المستثمرين الأردنيين والأجانب، والإستفادة من الموقع الإستراتيجي للمملكة للنفاذ إلى الأسواق الإفريقية ودول الشرق الأوسط.

كما وأشير إلى أهمية التوجيهات الملكية السامية المتواصلة للحكومات لمنح القطاع الخاص الدور الأكبر بعملية التنمية الاقتصادية وإطلاق طاقاته والإستفادة من خبراته وإمكانياته لخدمة الاقتصاد الوطني، إلى جانب توجيهاته بضرورة إزالة المعوقات التي تواجه أعماله بإعتباره الشريك الأساسي بعملية الإصلاح الاقتصادي. وأنا أؤكد أن المرحلة الحالية وبفعل الصعوبات الاقتصادية التي تمر على المملكة فإنه يتطلب من الجميع تعزيز روح العمل الجماعي لمواجهة مختلف التحديات والتخفيف عن المواطنين بالشكل الذي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع مكتسباتها على مختلف محافظات المملكة، حيث أن الاقتصاد الأردني ملئ بالفرص الاقتصادية وبقطاعات واعدة مثل السياحة والسياحة العلاجية والمقاولات والنقل وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والبنى التحتية والزراعة. ومن هذا المنطلق فإنني أشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال بما يساهم بإستقطاب أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب وتشجيع الإستثمار المحلي لإقامة مشروعات توفر فرص عمل للأردنيين.

وإني أؤكد على دور الجمعية التي تأسست منذ 30 عاماً، في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني من خلال مشاركتها بالعديد من الزيارات التي قام بها جلالة الملك عبدالله الثاني لمختلف الدول للترويج لبيئة الأعمال والفرص الاقتصادية المتوفرة بالمملكة. كما أن الجمعية وبمشاركة واسعة من أعضائها عملت على التشبيك مع نظيرتها بالدول العربية والأجنبية وأسست مجالس أعمال مشتركة وأسهمت بوضع تصورات ودراسات للعديد من القضايا الاقتصادية التي تواجه المملكة بالإضافة لمساهمتها في مناقشة القوانين والتشريعات الاقتصادية.

بحث تداعيات خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على المملكة الأردنية الهاشمية



كانون الثاني
8

التقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بسفير المملكة المتحدة في الأردن سعادة السيد ادوارد أوكدن في مقر السفارة، وذلك على ضوء توجه المملكة المتحدة إلى الانسحاب من الإتحاد الأوروبي حيث تم بحث الأثر الاقتصادي لذلك وأهم المعوقات التي تواجه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، مشيدين بالعلاقات المميزة التي تربط كلا البلدين على كافة الأصعدة.

وأشار رئيس الجمعية معالي حمدي الطباع خلال اللقاء إلى أن خروج المملكة المتحدة من هذه الكتلة الاقتصادية سيؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني من خلال إحداث تكاليف إضافية تتعلق بالسلع المستوردة من المملكة المتحدة. كما أن السلع التي كانت معفاة من الرسوم الجمركية من قبل سوف تصبح أكثر تكلفة وأعلى سعر نتيجة لإعادة فرض الرسوم الجمركية عليها. وبناءً على ذلك، فإن خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تكبد المستوردين الأردنيين خسائر غير متوقعة تتعلق بزيادة تكلفة الإستيراد

وأضاف الطباع أنه يتعين على القطاعات الأردنية الخاصة والتي تعتمد أنشطتها التجارية الرئيسية على السلع المستوردة من المملكة المتحدة أن تحاول التفاوض مع الجانب البريطاني حول قواعد المنشأ حتى تتمكن من تبسيط قواعد المنشأ التي تتعلق بالصادرات الأردنية. بالإضافة إلى اللقاء الضوء على فكرة توقيع اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع المملكة المتحدة بهدف الإستفادة من رسوم جمركية أقل لأكثر الواردات والصادرات الأردنية أهمية. وأكد على أن الاقتصاد الأردني يهدف إلى إيجاد اتفاقية بديلة مع المملكة المتحدة لكي يتمكن من التعويض عن فقدان الإعفاء الجمركي التي كانت تقدمه المملكة المتحدة كعضو في الإتحاد الأوروبي. ومن أجل ضمان نجاح اتفاقية التجارة الحرة الثنائية المقترحة، يجب أن تحقق الفوائد المتبادلة لكلا الطرفين، وتقدم على الأقل نفس تكلفة التجارة السابقة بين الأردن والمملكة المتحدة.

من جانبه، أكد السفير أوكدن على أن الأردن محط اهتمام الحكومة البريطانية رغم ضالة التبادل التجاري بين البلدين، كما وأكد على تطلع السفارة لعقد ورشة عمل مشتركة لبحث أهم القطاعات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين كقطاع السياحة والسفر وقطاع الطاقة وأشار السفير إلى أن انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي هو موضوع قيد الدراسة لم يتم أخذ قرار نهائي حوله، وستتابع السفارة الموضوع مع الجهات المعنية في المملكة المتحدة.

هذا وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2017 ما يقارب 487.7 مليون دولار امريكي، وقد تضمنت أغلب الصادرات مواد نسيجية ومصنوعاتها والمنتجات الزراعية بينما كانت أهم المستوردات تتمثل بألات ومعدات كهربائية وسيارات ومنتجات صناعة الأغذية ومنتجات الصناعات الكيماوية. ومن الجدير ذكره أنه يجمع بين الجمعية والجانب البريطاني اتفاقية تأسيس مجلس أعمال تم توقيعها في عام 1995.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة السيد عوني الساكت والسيد حسام الدين الهدد وأعضاء الهيئة العامة السيد زهير الطواني والسيد عبد الرحمن أبو طير والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

التبادل التجاري بين الأردن والمملكة المتحدة (2016-2018)

الميزان التجاري مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	المستوردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	العام
-291	421	356	65	2016
-412	484	448	36	2017
-291	359	325	34	2018

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

قيمة الصادرات مليون دولار	أبرز الصادرات الأردنية إلى المملكة المتحدة (2018)
8	المنتجات الزراعية
4	مصنوعات من إكسسوارات و ملابس
3	الألات والأجهزة الميكانيكية
2	بذور الزيت والثمار الزيتية. الحبوب المتنوعة والبذور
2	اللؤلؤ الطبيعية أو المستزرعة ، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

قيمة المستوردات مليون دولار	أبرز المستوردات الأردنية من المملكة المتحدة (2018)
61	الألات والأجهزة الميكانيكية
54	مركبات غير السكك الحديدية وقطع الغيار وملحقاتها
37	منتجات صيدلانية
31	الألات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها و مسجلات الصوت
15	منتجات صناعة الطباعة

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

LEADERS OF SHIPPING & LOGISTICS IN JORDAN & IRAQ

25
Naouri Group
25 Years of Excellence

25 YEARS EXPERIENCE IN SHIPPING YOUR
CARGO AROUND THE GLOBE



وكلاء
الشحن البحري



وكلاء
الشحن الجوي



خدمات
النقل البري



خدمات التخليص
الجمركي



خدمات التغليف
والنقل



خدمات التخزين



خدمات
الأمن والحماية



خدمات
فحص البضائع



خدمات
السياحة والسفر

Tel: +962 6 500 4000

+962 6 500 4013

info@naouri.com

www.naouri.com

جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين



وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم تؤطر التعاون المشترك وتنسيق الجهود وتكاملها مع جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين في فندق الدبليو، وضم اللقاء عدد من رجال الأعمال المغتربين والمحليين وممثلي الفعاليات الاقتصادية، ونصت مذكرة التفاهم التي وقعها عن الجمعية رئيسها السيد حمدي الطباع وعن جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين رئيسها السيد فادي المجالي على تنسيق التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار في الأردن ودعم مفهوم جذب استثمارات المغتربين الأردنيين بالإضافة إلى تسهيل تبادل المعلومات والبيانات والدراسات بين الجانبين والعمل على عقد ندوات وورش العمل المشتركة في المواضيع ذات الإهتمام المشترك.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن هذه الإتفاقية تهدف إلى توطيد التعاون بين الجمعيتين وتوفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة بهدف خدمة الاقتصاد الوطني، حيث أن الجمعية منذ تأسيسها في عام 1985 تسعى إلى ايجاد المناخ المناسب للعمل الاستثماري وترويج الأردن استثمارياً على المستوى الدولي بالشكل المناسب بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية تعزيز التنمية المستدامة وخدمة أعضاء الجمعية في كافة القطاعات.

وفي هذا السياق أكد الطباع بأن هذه الإتفاقية سوف تعزز دور القطاع الخاص خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الأردني فنحن نحتاج إلى تعزيز التعاون المشترك بين مختلف مؤسسات القطاع الخاص لتعزيز الفرص الاستثمارية وإعادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

من جهته، أعرب المجالي عن سعادته بتعزيز التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين وتوحيد الجهود بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني مؤكداً أن الجمعية تؤدي دوراً هاماً في تعزيز البيئة الاستثمارية، وأوضح خلال اللقاء أن جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين تهدف على تحفيز وتعزيز دور المغتربين وإشراكهم في العملية التنموية خاصة وأن المغتربين يساهمون

بشكل فاعل في الاقتصاد الوطني من خلال التحويلات المالية والنشاطات السياحية.

الطباع: الزيارة الملكية إلى العراق فتحت آفاق جديدة للاستثمار



في إطار متابعة نتائج الزيارة الملكية إلى جمهورية العراق بتاريخ 2019/1/14 عقد مجلس الأعمال الأردني العراقي المشترك بين جمعيتي رجال الأعمال الأردنيين والعراقيين اجتماعاً تحضيرياً لعقد المنتدى الاستثماري الأردني-العراقي.

وبين الطباع خلال اللقاء على عمق العلاقات التاريخية والاقتصادية والتجارية التي تجمع بين الأردن والعراق وعلى أن الزيارة الملكية قد جاءت بالوقت المناسب، كما وركز خلال اللقاء على أهمية وضع رؤية وأولويات واضحة تصب في صالح اقتصاد كلا البلدين خاصة وأن الجانب العراقي يستطيع الإستفادة من خبرة الجانب الأردني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة وقطاع الرعاية الصحية، بالإضافة إلى قدرة الجانبين على التكامل في مجالات التعليم والمصارف.

وأكد الطباع على أهمية معالجة بعض القضايا التي تقف عائقاً أمام القطاع الخاص الأردني، والمتمثلة بمنح تأشيرات لرجال الأعمال وتكلفة نقل البضائع الأردنية إلى العراق والرسوم الجمركية كذلك مؤكداً على ضرورة البدء بتنفيذ مشروع أنبوب النفط لما سوف يعود على الطرفين من منافع اقتصادية عديدة.

من جهته، أكد السيد محمد الحديثي أمين عام جمعية رجال الأعمال العراقيين، على أن العراق يعتبر السوق الأول للأردن والذي يعتمد عليه اعتماداً كبيراً ومن هذا المنطلق فإنه يجب على المجلس إيجاد سبل للتعاون المشترك بين الجانبين. وأشار الحديثي إلى رغبة الجانب العراقي بالتعاون مع الجانب الأردني عن طريق الاستثمار المشترك في المصانع العراقية والتعاون لإعادة تشغيل هذه المصانع واستفادة الجانب الأردني من فرص تقليل كلف الإنتاج والنقل مشيداً بالخبرات الأردنية الكبيرة في العديد من القطاعات. مشيراً إلى أن السوق العراقي يشهد منافسة شديدة مع بعض الدول المجاورة.

كما ناقش الجانبان أهم المقترحات الهادفة إلى زيادة الترابط بين البلدين والتي تضمنت فكرة إنشاء سكة حديدية بهدف نقل البضائع والأشخاص براً، وكذلك محاولة إيجاد حلول لتسهيل النقل البري للبضائع العراقية عبر الأردن حيث أن العراق يمتلك منفذ بحري واحد وبالمقابل هناك طاقات كبيرة يمكن إستغلالها في ميناء العقبة. بالإضافة

إلى تقديم التسهيلات أمام رجال الأعمال العراقيين وذلك لتحفيزهم على الاستثمار والعمل على معالجة المشاكل التي تواجههم.

وركز الجانبان على أهمية تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل خاصة في قطاع المقاولات، كما واتفق الجانبان على أن إستقرار ووضوح البيئة السياسية هو أساس نجاح العمل على تعزيز العلاقات بين الطرفين مؤكداً على ضرورة العمل على إزالة العقبات والمشاكل وتنظيم اللقاءات بشكل دوري خاصة وأن العلاقات الأردنية العراقية قد شهدت بعض الركود بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق وناقش الجانبان مدى تأثر القطاع الخاص بعدم إستقرار البيئة السياسية العراقية.

واتفق الجانبان على ضرورة عقد منتدى استثمار أردني-عراقي يهدف إلى تحديد المشاكل والمعوقات التي يواجهها كلا الجانبان وذلك لمحاولة مباحثتها مع حكومة البلدين، وذلك بهدف متابعة نتائج الزيارة الملكية ومدى انعكاسها على واقع الاقتصاد الأردني والعراقي بالإضافة إلى تحديد مجالات العمل المشتركة بين الجانبين.

التبادل التجاري بين الأردن و العراق (2015-2017)

الميزان التجاري مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	المستوردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	العام
749	751	0.98	750	2015
495	501	3	498	2016
540	544	2	542	2017

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

قيمة الصادرات مليون دولار	أبرز الصادرات الأردنية إلى العراق (2017)
87	المنتجات الصيدلانية
70.8	الألات والمعدات الكهربائية
63.4	الأسمدة
59.7	البلاستيك ومنتجاته
56.6	الصابون ومنتجاته
قيمة المستوردات مليون دولار	أبرز المستوردات الأردنية من العراق (2017)
1.3	منتجات زراعية

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

رجال الأعمال الأردنيين يلتقون مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات



كانون الثاني
27

استضافت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع جمعية الأكاديميين الأردنيين عطفة حسام أبو علي مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، حيث تم عقد حلقة نقاشية هدفت إلى تسليط الضوء على أبرز وأهم القضايا المتعلقة بقانون ضريبة الدخل لسنة 2018، وذلك من سعي الجمعية المتواصل في تعزيز مبدأ الشراكة بين القطاع الخاص والعام.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع خلال هذا اللقاء على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع نطاق مساهمته كشريك هام للقطاع الحكومي في رسم السياسات الاقتصادية وتطوير التشريعات والقوانين الناظمة لبيئة الاستثمار في الأردن بحيث يكون هناك علاقة تكاملية وتعاونية وتشاركية بين القطاعين بالشكل التي تكون به هذه العلاقة قائمة على تحقيق المصالح الاقتصادية وتحقيق الإزدهار والتنمية المستدامة التي تعزز متانة الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الحكومي يحتاج لوجود قطاع خاص قوي يتمكن من دعم وتعزيز كافة القطاعات الاقتصادية وتوجيهها بالشكل السليم كما أن قوة القطاع الخاص تتمثل في عمله كمحرك للنمو الاقتصادي.

وأضاف أن النظام الضريبي يجب أن يكون داعماً للقطاعات الاقتصادية بحيث لا يكون مسبباً لركود وتراجع هذه القطاعات ونخص بالذكر القطاع الصناعي الذي يعاني حالياً من العديد من التحديات المتعلقة بفقدان المنتج الأردني للميزة التنافسية في الأسواق المحيطة والعالمية وذلك لارتفاع الكلف التشغيلية والطاقة والضرائب، وشدد الطباع على أن خروج الاستثمارات الأجنبية من الأردن وبحثها عن أسواق بديلة سوف يفاقم مشكلة الفقر والبطالة ويؤثر سلباً على عملية النمو الاقتصادي خاصة في المناطق الحرة والتنمية التي تعتبر من الأسباب المحفزة للاستثمار في الأردن شريطة أن تتمتع بثبات الإعفاءات والامتيازات التي تقدمها للمستثمرين.

وبدوره، أكد عطفة السيد حسام أبو علي مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على أن الالتزام الضريبي واجب وطني وأخلاقي وأكد على أنه يجب عمل إصلاح ومعالجة للخلل الهيكلي في النظام الضريبي وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وشدد على أن هناك ارتفاعاً متزايداً للتهرب الضريبي في الأردن؛ مصرحاً بأن عقوبات التهرب الضريبي في التشريعات الأردنية ما تزال بحاجة إلى تشديد وتغليظ حتى تصبح درعاً واقياً للنظام الضريبي، وأن

مكافحة التهرب تُعدُّ من أهمِّ محاور الإصلاح الذي يتطلَّب إغلاق باب الإجتهااد في النصوص القانونيَّة بالنسبة للمفوض والمقدر وتسليم الصلاحيات للقضاء فقط ليتمكن من الحكم السليم في قضايا التهرب الضريبي. كما وأكد على أنه من الرغم من الإنتقادات العديدة للقانون إلا انه يضم العديد من الجوانب الإيجابية حيث أن القانون الجديد له بعد إنساني ومتمثل بتقديم الإعفاءات للأسر التي لديها طفل يعاني من الإعاقة وكذلك أنصف القانون الزوجة من خلال السماح لها بمشاركة الزوج بالإعفاءات الأسرية، بالإضافة إلى التركيز على سرعة تدقيق الإقرارات الضريبية وتخفيض المدة من سنتين إلى سنة، ومحاولة تقليل الصعوبات التي يواجهها المكلف في عملية الإقرار الضريبي. بالإضافة إلى تركيز القانون الجديد على الحد من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي بجميع أشكاله وصوره، موضحاً أن عقوبة التهرب الضريبي عن قصد أمر يحدده القضاء. وصرح أبو علي أن تطبيق نظام الفوترة في عمليات الشراء والبيع مهم لضبط عمليات التهرب الضريبي. وعدم رفع معدلات الضرائب لكي لا يزيد التهرب، فهناك علاقة طردية بين زيادة معدلات الضرائب والتهرب الضريبي. وأكد أن نظام الفوترة الوطني سوف يخدم المواطن حيث تم الإطلاع على التجارب الناجحة للدول التي تستخدم هذا النظام وسوف يكون هذا النظام جاهز للتطبيق فور الإنتهاء من التشريعات الناظمة له.

هذا وناقش عدد من أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية الأكاديميين الأردنيين بعض مواد القانون مؤكدين على أن رفع نسب الضريبة على عدد من القطاعات خاصة في مجال الخدمات المالية والتمويل والتأمين والاتصالات والكهرباء ستعمل على رفع تكلفة تلك الخدمات على المستفيدين منها، في ضوء أن المستثمر في تلك القطاعات يسعى إلى تثبيت فترة استعادة رأس المال المستثمر به، وعدم إطاله تلك الفترة لنجاح استثماراته، حتى لا يسبب ذلك بهروب المستثمرين وعليه فإنه يجب أن نتجنب احتمالية حدوث إرتفاع في أسعار الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات.



مشاركة الأردنني الكويتي في الحملة التثقيفية التوعوية التي نظمها البنك المركزي في سيتي مول



قام البنك الأردنني الكويتي بالمشاركة في الحملة التوعوية التي نظمها البنك المركزي في سيتي مول يوم السبت الموافق 2019/3/9، والتي تهدف إلى نشر وتعزيز الثقافة المالية ورفع درجة الوعي لدى كافيات فئات المجتمع بشكل عام وفئة النساء بشكل خاص، وقد تم اختيار يوم المرأة العالمي لتسليط الضوء على خصوصية فئة النساء وأهمية حصولها على كافة حقوقها المالية والمصرفية، وجاءت هذه الحملة تبعاً لإطلاق حملة «نحو شباب مثقفاً مالياً» التي اطلقتها الجامعات الأردنية بالتعاون مع عدد من البنوك والتي هدفت إلى نشر الثقافة المالية المجتمعية وتمكين البنوك لتقديم خدماتها بشكل أكثر كفاءة وفعالية، هذا وشارك عدد من موظفي البنك بالحملة وتوزيع البروشورات الخاصة بالبنك وتقديم عدد من الهدايا.

الرزاز يطمئن رجال الأعمال الأردنيين على الاقتصاد

كانون الثاني
29



التقى رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز في مكتبه برئاسة الوزراء، رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس إدارة الجمعية. واستمع رئيس الوزراء إلى وجهة نظر جمعية رجال الأعمال حول التحديات الاقتصادية وسبل مواجهتها وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية. وقد تم طرح من قبل رئيس وأعضاء الجمعية جملة من القضايا المتعلقة بتحفيز النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة تسعى لفتح آفاق أوسع للتعاون والتبادل التجاري مع دول الجوار بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز التحديات. ولفت الرزاز إلى الزيارات الخارجية التي قام بها أخيراً إلى تركيا والعراق والولايات المتحدة الأميركية ومشاركته في القمة العربية الاقتصادية والتنمية في لبنان ومنتدى دافوس العالمي، مؤكداً الإحترام والتقدير الذي يحظى به الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بما يفتح الأبواب لتعاون أكبر مع الدول والمؤسسات الدولية.

وأكد رئيس الوزراء أن الأردن قد أبدى إهتمام كبير لمؤتمر لندن والذي تم عقده في نهاية شباط والضي هدف إلى تعزيز التنمية في الأردن وإستقطاب الاستثمارات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ولفت رئيس الوزراء إلى أن التفاهات التي تمت خلال زيارته إلى العراق ستسهم في تحقيق نقلة نوعية بالسوق الأردني، وسيكون للقطاع الخاص دور رئيسي فيها.

كما وتم الإتفاق على عقد لقاء بين رئيس الوزراء والهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال خلال الفترة المقبلة لبحث القضايا التي تهم القطاع الخاص.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي بعثة صندوق النقد الدولي



التقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة السيد مارتن سيريسولا مدير مساعد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى رئيس بعثة صندوق النقد الدولي، وتم مناقشة أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني خاصة في ظل المديونية المرتفعة وعجز الموازنة المتراكم وتزايد مستويات الفقر والبطالة.

قدم الطباع وجهة نظر الجمعية فيما يتعلق بالعديد من القضايا كان من أبرزها قانون ضريبة الدخل الجديد وأثره على الاستثمار وعجز الموازنة والبطالة والتضخم بالإضافة إلى مناقشة تأثيرات التحديات الإقليمية على الاقتصاد الوطني كما قدم الطباع عدداً من الحلول والمقترحات والتوصيات لهذه القضايا والتي لها تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني.

وأكد الطباع من خلال اللقاء على أهمية استقرار التشريعات المؤثرة على الاستثمار حيث أن قانون الاستثمار لم يكن قادر على جذب الاستثمارات ولا يلبي طموحات المستثمرين الأردنيين والعرب والأجانب بالإضافة إلى أهمية وجود نظام ضريبي يدعم البيئة الاستثمارية ويحفز الإنتاج والنمو الاقتصادي دون التأثير سلباً على تنافسية القطاعات الإنتاجية الأردنية، بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر بالتشريع الحقيقي بين القطاع العام والخاص لتعزيز العملية التنموية.

كما بين الطباع أن علينا توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الإنتاجية والاستثمارية والتي نتمكن من خلالها من خلق فرص عمل و دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام والمساهمة بشكل إيجابي وفعال في التقليل من مستويات البطالة والفقر.

كما وأكد الطباع بأن المديونية المرتفعة والتراكم المستمر في عجز الموازنة له آثار سلبية على الاقتصاد وأن علينا تسليط الضوء على حقيقة أن المصدر الرئيسي للعوائد الضريبية هي من ضريبة المبيعات الأمر الذي يؤثر سلباً على كفاءة النظام الضريبي وأن علينا العمل على تنويع المصادر الضريبية والتركيز على الضرائب المباشرة وذلك بهدف العمل على تحسين عملية التحصيل الضريبي.

وبين السيد سيريسولا أن الأردن قد مرت بالعديد من الصدمات المتتالية خلال الأعوام السابقة الأمر الذي دفع الأردن إلى القيام بالعديد من الإجراءات التصحيحية الهادفة إلى محاولة الخروج من هذه الأزمات خاصة التحديات والأزمات الجيوسياسية التي تآثر بها الاقتصاد الأردني بشكل كبير ونتج عنها خسارة لأهم الأسواق التصديرية للأردن، إن دور صندوق النقد الدولي هو تقديم النصائح لصانع القرار والمتعلقة بإيجاد الحلول المناسبة لتعافي الاقتصاد من الركود الذي نتج عنه تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم مشكلة البطالة والمديونية وعجز الموازنة.

وأكد على ضرورة النظر في تكلفة الكهرباء المرتفعة والتي لها أثار سلبية وضارة جداً للاقتصاد خاصة في مجال جذب الاستثمارات وكذلك محاولة إيجاد الحلول لتقليل النفقات الحكومية والتقليل من تكاليف الإنتاج بهدف دعم القطاع الصناعي. كما شدد على ضرورة أن تقوم الأردن بتطبيق الإصلاحات بشكل متناسق بحيث تتضمن إصلاحات مالية وهيكلية تمكن الاقتصاد الأردني من خلالها من خلق المزيد من الوظائف وتعزيز البيئة الاستثمارية ليتمكن الأردن من تجاوز الأثار السلبية للصدمات الاقتصادية السابقة، كما أكد على أهمية معالجة التهرب والتجنب الضريبي لتتمكن الحكومة من الاستفادة من العوائد الضريبية بشكل أفضل بهدف تقليل العجز وتمويل النفقات الحكومية.

وقد حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السيد عبد الحليم عابدين، والسيد عوني الساكت، والسيد حسام الهدهد، والسيد يسري طهبوب ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

المديونية في الأردن (2015-2017)

المجموع الكلي للدين (المديونية) مليار دولار	الرصيد القائم للدين العام الخارجي مليار دولار	إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مليار دولار	العام
35.1	13.3	21.9	2015
36.8	14.5	22.3	2016
38.5	16.8	21.7	2017

* المصدر: البنك المركزي الأردني

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والبوسنة والهرسك



التقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع سعادة سفير البوسنة والهرسك السيد ماتوزيكو في مقر الجمعية بحضور مدير عام الجمعية السيد طارق حجازي، وأكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وباقي دول العالم وحرص الجمعية الدائم على تسويق الأردن على خارطة الاستثمار العالمية بالشكل المناسب.

ولفت الطباع من خلال اللقاء عن رغبة الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وجمهورية البوسنة والهرسك في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك من الطرفين وبالشكل الذي يحقق المصالح المشتركة، مؤكداً بأن السوق الأردني يتمتع بالعديد من المزايا خاصة الإتفاقيات التجارية العديدة الموقعة بين الأردن ومختلف دول العالم بالإضافة إلى وجود العمالة الأردنية الماهرة.

وأكد الطباع على أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ليس كبيراً حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى البوسنة والهرسك في عام 2017 ما يقارب 1.1 مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة المستوردات من جمهورية البوسنة والهرسك 0.77 مليون دولار أمريكي. ومن الجدير ذكره أن السلع التي يتبادلها الطرفين ليست متنوعة بالقدر الكافي حيث تتركز الصادرات في منتجات الصناعة الكيماوية واللدائن ومصنوعاتها بينما تتركز المستوردات في منتجات صناعة الأغذية والمنتجات الحيوانية ولكن بنسب محدودة ومن هذا المنطلق تؤكد الجمعية على أهمية هذا اللقاء كخطوة أولية نحو تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

من جهته، أكد سعادة السفير عن إستعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق أرحب، مشيراً إلى رغبة رجال الأعمال والمستثمرين في البوسنة والهرسك على الاستثمار في الأردن وذلك للإستفادة من مزاياه الجاذبة للاستثمار كما وأعرب عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات الأردنية في البوسنة والهرسك خاصة وأنها تمتلك العديد من القطاعات التي تتمتع بمزايا استثمارية كبيرة من أبرزها قطاع الإتصالات والقطاع المصرفي بالإضافة إلى قطاع الصناعة التحويلية.

وأشاد السفير بالعلاقات السياسية بين البلدين مشيراً إلى أهمية تحسين العلاقات الاقتصادية خاصة وأن هناك فرص حقيقية للتعاون المشترك والتي تمكننا من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأكد على أن

السفارة البوسنية قد بدأت بدراسة السوق الأردني وتحديد فرص الاستثمار فيه وذلك لترتيب زيارة من قبل القطاع الخاص في البوسنة إلى الأردن، كما قدم سعادة السفير دعوة للجمعية لحضور المؤتمر الدولي العاشر للأعمال والاستثمار الذي ينظمه بنك البوسنة الدولي حيث سيتم عقده في سراييفو بشهر نيسان من العام الحالي، وأوضح السفير بأن هذا المؤتمر يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال ربط رجال الأعمال والمستثمرين من جميع دول العالم برجال الأعمال في كل من البوسنة والهرسك، كرواتيا، الجبل الأسود، صربيا. حيث يعد هذا المنتدى منبراً للتواصل التجاري للبحث في الاستثمار والفرص التجارية في منطقة جنوب شرق أوروبا.

التبادل التجاري بين الأردن و البوسنة والهرسك (2015-2017)

الميزان التجاري مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	المستوردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	العام
-0.350	1.02	0.689	0.340	2015
-0.55	3.3	1.9	1.4	2016
0.27	1.87	0.77	1.1	2017

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

قيمة الصادرات مليون دولار	قيمة المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري بين الأردن والبوسنة والهرسك حسب نوع المنتج (2017)
—	0.198	حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية
—	0.289	منتجات صناعة الاغذية
0.692	0.697	منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها
0.005	—	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تبحث تعزيز العلاقات الأردنية المصرية



التقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة سعادة السفير المصري السيد شريف كامل في مقر السفارة، حيث أكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وباقي دول العالم وحرص الجمعية الدائم على تسويق الأردن على خارطة الاستثمار العالمية بالشكل المناسب، ونخص بالذكر مجلس الأعمال الأردني المصري المشترك مع جمعية رجال الأعمال المصريين والذي يعتبر من أوائل مجالس الأعمال المنعقدة في عام 1985، كما أكد الطباع على الدور الهام لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك في تذليل العقبات التي تقف أمام زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بالإضافة إلى دوره في تعزيز فرص الاستثمار في القطاعات ذات الإهتمام المشترك.

وأعرب الطباع عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات المصرية في الأردن بالإضافة إلى تطلع القطاع الخاص الأردني إلى تنفيذ قرار الإعفاء الخاص بقناة السويس كما وأكد على أن الأردن يحتل الترتيب 23 ضمن الدول المستثمرة في مصر برأسمال يقدر بنحو 2 مليار دولار من خلال 1177 شركة تعمل بقطاعات الصناعة والتمويل والخدمات والزراعة والإنشاءات والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة، بينما بلغ حجم الاستثمارات المصرية المستفيدة من قانون الاستثمار بالأردن نحو 1 مليار دولار من خلال 499 شركة تعمل بمجالات الخدمات والاستثمار والتجارة والسياحة والصناعة والمالية والمصرفية.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ ما يقارب 416 مليون دولار في عام 2017 حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى مصر ما يقارب 80.4 مليون دولار تركزت في منتجات الصناعة الكيماوية ومواد النسيج بالإضافة إلى مصنوعات اللدائن والمطاط، بينما بلغت قيمة المستوردات الأردنية من مصر ما يقارب 336 مليون دولار تركزت في منتجات صناعة الأغذية والآلات الكهربائية ومصنوعات الزجاج والحجر بالإضافة إلى منتجات المملكة الحيوانية.

كما ناقش الجانبان بعض القضايا الهامة من أبرزها تأثير انقطاع الغاز المصري على الاقتصاد الأردني والقطاع الصناعي، وأهداف مؤتمر لندن لهذا العام والذي تم عقده في نهاية شهر شباط والتي تمثلت بعرض الفرص الاستثمارية الأردنية المتاحة، بالإضافة إلى الإتفاق على وضع جدول أعمال الدورة القادمة لمجلس الأعمال

الأردني المصري، كما أعرب الطرفين عن رغبتهم في زيادة التعاون المشترك من خلال عقد ورش العمل المختلفة في المواضيع ذات الإهتمام المشترك، بالإضافة إلى التعاون في مجال القطاع السياحي وذلك من خلال تطوير برامج سياحية مشتركة والإستفادة من خبرات الجانب المصري في هذا المجال بالإضافة إلى التعاون في قطاع المقاولات.

من جهته، أشاد السفير المصري شريف كامل بعمق العلاقات التاريخية والأخوية والاقتصادية التي تجمع بين البلدين، مؤكداً إستعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب بحيث تكون العلاقات المصرية الأردنية مثلاً يحتذى به على المستوى العربي والدولي خاصة وأن مصر قد مرت بالعديد من التطورات في الآونة الأخيرة وعلى كافة المستويات، كما وأكد سعادة السفير أن التحضيرات قائمة فيما يتعلق باللجنة الأردنية المصرية العليا والتي سوف تقام بالقاهرة.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة السيد عصام بدير والمهندس عوني الساكت والسيد محمد البليسي والمهندس حسام الدين الهدهد والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

التبادل التجاري بين الأردن و مصر (2015-2017)

الميزان التجاري مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	المستوردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	العام
-382	600	491	109	2015
-376	574	475	99	2016
-361	587	474	113	2017

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

قيمة الصادرات مليون دولار	أبرز الصادرات الأردنية إلى مصر (2017)
62	منتجات الصناعات الكيماوية
18	مواد نسيجية ومصنوعاتها
6	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

قيمة المستوردات مليون دولار	أبرز المستوردات الأردنية من مصر (2017)
85	منتجات صناعة الاغذية
62	منتجات المملكة النباتية
63	معادن عادية ومصنوعاتها
61	منتجات الصناعات الكيماوية
45	مصنوعات من حجر، زجاج ومصنوعاته
99	آلات واجهزة، معدات كهربائية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)



عطاء من النماء والأمان منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م، برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني، وأصبح الآن 12 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني الذي أقرته المجامع الفقهية وهيئات كبار علماء الشرع الشريف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تدير أموالها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال العشرين عاماً من عمرها، وساهمت في إنشاء عدة شركات في مجال التأمين وإعادة التأمين التي تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس. وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

Tel: 06-562 0151

Fax: 06-562 1414

E-mail: islamicinsurance@orange.jo

Website: Islamicinsurance.jo

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م

The Islamic Insurance Co.

ISO 9001:2015 Certified

الإدارة العامة، عمان، شارع وصفي التل، مجمّع الطابع (94)

الطباع يبدي تفاؤلاً بخصوص تحسن مؤشرات الاقتصاد الأردني



أبدى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع تفاؤلاً بخصوص تحسن مؤشرات الاستثمار والصادرات والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي بالملكة خلال الفترة المقبلة. وقال الطباع في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا): «رغم الظروف والتحديات الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الأردني إلا أنه ما يزال هناك توقعات إيجابية حول نشاط الاقتصاد الوطني، خصوصاً في ظل فتح الحدود مع العراق والإتفاقيات التي وقعت، والتسهيلات الجديدة على إتفاق تيسيط قواعد المنشأ مع الإتحاد الأوروبي إلى جانب الجهود المبذولة لتخفيض تكلفة توليد الطاقة.

وأضاف أن الاقتصاد الأردني تمكن من تحقيق الإستقرار في بعض المؤشرات الاقتصادية بجانب تحقيق النمو في بعض القطاعات وفي مقدمتها القطاعين السياحي والمصرفي والتحسين في أداء الصادرات والصناعات التحويلية والإستخراجية والإتصالات.

وتابع أن محافظة البنك المركزي الاردني على الإستقرار النقدي يعتبر ركيزة أساسية لأي مستثمر سواء كان هذا على المستوى الدولي أو العربي، حيث يعتبر إستقرار سعر صرف الدينار من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية. ورغم هذه المؤشرات الحسنة، أشار الطباع إلى أخرى سلبية والمتمثلة بإرتفاع عدد العاطلين والباحثين عن العمل وتفاقم مشكلة البطالة وتزايد أعداد العمالة الوافدة وإرتفاع المديونية وعجز الموازنة المتزايد، مبيناً أن هذه المؤشرات تعتبر تحديات تواجه الاقتصاد الوطني.

وحول ما هو المطلوب لمواجهة الصعوبات الاقتصادية، لفت رئيس الجمعية الى أن عدم إستقرار التشريعات تعد من أهم المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية للمملكة، مشدداً على ضرورة التركيز على تعزيز الفرص الاستثمارية والترويج للبيئة الاستثمارية بالشكل المناسب في القطاعات الواعدة خاصة الطاقة والتعدين والطاقة المتجددة والبنية التحتية والسياحة، وتبني إصلاحات مالية واقتصادية تساهم في وصول الاقتصاد الوطني إلى المستوى المأمول من النمو والإزدهار بمختلف القطاعات الاقتصادية.

كما شدد على ضرورة محاولة ضبط النفقات العامة والتركيز على توجيه الموارد المالية نحو الإنفاق الاستثماري على المشاريع الاستثمارية والإنتاجية والتي تساهم في خلق فرص عمل جديدة ودفع عجلة النمو إلى الأمام والحد من مشكلة البطالة والفقير.

وأكد الطباع على ضرورة التركيز على السياسات التجارية التي تدعم الإنفتاح التجاري خاصة وأن الأردن كاققتصاد صغير الحجم يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية وعلى التدفقات المالية الدولية بمختلف أشكالها، إلى جانب التركيز على المنظومة التعليمية ومخرجاتها وبخاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يتسم بالنمو السريع وضرورة ربط التعليم بقطاع المعلوماتية.

وحول مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لفت الطباع الى أن الجمعية سعت خلال السنوات الماضية إلى تعزيز مبدأ التعاون التكاملي بين القطاعين العام عن طريق المساهمة في تقديم التوصيات والإقتراحات إلى صناع القرار في مختلف المجالات والتي تصب في مصلحة الاقتصاد الأردني على المستوى المحلي والمستوى الدولي.

وأوضح أن القطاع الخاص ما زال يعاني من عدم التعاون بالشكل الكافي بينه وبين القطاع العام وبشكل خاص أخذ الرأي حول التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار والإستفادة من الخبرات المتراكمة للقطاع وتعزيز دور القطاع الخاص في العملية التنموية.

ورأى أن الزيارات الملكية التي يقوم بها جلالة الملك ستسهم بفتح آفاق والتمهيد لكل من القطاع العام والخاص لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع نظرائهم في دول العالم، كونها تحظى بتقدير كبير لدى تلك الدول وتترك بصمات واضحة «نلمسها عند متابعتها مع نظرائنا في القطاع الخاص».

وأكد على ضرورة بحث إمكانية الإستفادة أكبر قدر ممكن من إعادة فتح الحدود والمعابر بين الأردن والعراق و سوريا وتنشيط حركة التبادل التجاري لتعود كما كانت بالسابق خاصة وأن نشاط القطاع الصناعي قد تأثر بشكل ملحوظ بالتحديات الخارجية والظروف الاقليمية، داعياً إلى ضرورة العمل على تحسين نشاط القطاعات التي تأثرت بإغلاق الحدود والترويج للمشاريع الاستثمارية والإنتاجية الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

وأشار الطباع إلى أن ما يميز العلاقات الأردنية العراقية هو الإرتباط البري بين البلدين من خلال معبر طريبيل كما أن السوق العراقية تعتبر من أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الأردنية، وقد شهدت بعض التباطؤ خلال السنوات الماضية جراء حالة عدم الإستقرار السياسي التي كانت سائدة الأمر الذي يجعل من إعادة الزخم إلى العلاقات الاقتصادية بين البلدين فرصة ستعود بالنفع على جميع القطاعات الاقتصادية خاصة وأن القطاع الصناعي الأردني قد عانى من العديد من التحديات الناتجة عن إغلاق السوق العراقية وإرتفاع كلف الشحن.

ولفت إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية ذات الإهتمام المشترك بين البلدين والتي يمكن القيام بها بجانب العمل على زيادة حجم التبادل التجاري خاصة بعد إعادة فتح الحدود وإعفاء عدد من المنتجات الصناعية والزراعية الأردنية من الرسوم الجمركية ضمن قائمة محددة، معبراً عن أمله بتعديل القائمة في المستقبل القريب لتشمل عدد أكبر من السلع.

وحول الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص للتخفيف من التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن، بين الطباع أن القطاع الخاص يعاني منذ سنوات من القرارات الحكومية التي عملت على ببطء عجلة النمو الاقتصادي، لذلك عليها أن تعي عند إتخاذ قراراتها بأن القطاع الخاص هو اللاعب الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية بالملكة نظراً لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي.

وأوضح أن القطاع الخاص يواجه العديد من المعوقات التي تحول دون قيامه بالدور المنوط به في تحقيق النمو وفي مقدمتها شح التمويل وبطء الحركة التجارية وإرتفاع الكلف التشغيلية ما يؤدي لتقليص إمكانية إستحداث فرص عمل جديدة، أو محاولته الإنكماش والإستغناء عن الأيدي العاملة إلى جانب عدم رفق الخزينة بالضرائب والرسوم.

وقال الطباع «تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى إرتفاع التعرفة الكهربائية وتكلفة الطاقة المرتفعة بالأردن حيث أن أسعار الكهرباء المرتفعة تعتبر عنصراً طارداً للصناعة ومقيداً لها بجانب تأثيرها السلبي على القطاعات الأخرى».

وبين أن جمعية رجال الأعمال الاردنيين ستقوم بعقد العديد من ورش العمل القطاعية للخروج بتوصيات حقيقية مستندة إلى دراسات علمية يشرف عليها خبراء واصحاب الأعمال والأكاديميين، معبراً عن أمله بأن تأخذ الحكومة بتلك التوصيات وتنفيذها على أرض الواقع لقيادة عجلة النمو الاقتصادي بالملكة.

ولفت الطباع إلى دور الجمعية التي تأسست منذ 30 عاماً، في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني من خلال مشاركتها بالعديد من الزيارات التي قام فيها جلالة الملك عبدالله الثاني لمختلف الدول للترويج لبيئة الأعمال والفرص الاقتصادية المتوفرة بالملكة.

وبين أن الجمعية عملت على التشبيك مع نظيرتها بالدول العربية والأجنبية وأسست مجالس أعمال مشتركة وأسهمت بوضع تصورات ودراسات للعديد من القضايا الاقتصادية التي تواجه المملكة بالإضافة لمساهمتها في مناقشة القوانين والتشريعات الاقتصادية.

لبنان تستضيف الملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي نيسان المقبل



ينظم إتحاد رجال الأعمال العرب في السابع عشر من شهر نيسان المقبل بالعاصمة بيروت، أعمال الملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي، بعنوان: تحديات مستقبل الاستثمارات العربية، بمشاركة ما يقارب 250 رجل أعمال عربياً.

وأشار رئيس الإتحاد حمدي الطباع، إلى أن إنعقاد الملتقى يأتي إستمراراً لجهود الإتحاد للمساهمة في النهضة الاقتصادية العربية، وتعزيز التعاون الإقتصادي العربي المشترك، وتشجيع التكامل الاقتصادي، وترسيخاً لمسؤوليته الإجتماعية من خلال المؤتمرات واللقاءات.

وبين خلال مؤتمر صحفي تم عقده بمقر الإتحاد بعمان أن الملتقى يهدف إلى إدامة وتجديد التواصل بين رجال الأعمال العرب والإلتقاء والحوار بينهم للوقوف على آخر مستجدات الاقتصاد العربي، ومواجهة التحديات التي تواجه القطاع الخاص العربي بالتعاون مع الحكومات العربية، وحثها على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية المؤسسية منها والتشريعية في إطار من الشراكة والمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص.

وأشار إلى أن الملتقى سيناقش على مدى يومين العديد من المحاور، بينها إستعراض نتائج القمة العربية في دورتها الثلاثين والتي ستعقد في تونس والقمة العربية الاقتصادية التي عقدت في بيروت، مع الأخذ بعين الإعتبار الوضع الراهن للاقتصاد العربي وبشكل خاص تطورات النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وأسواق المال والتجارة والاستثمارات العربية البينية والمديونية العربية.

ولفت الطباع الى أن الملتقى الذي يحظى برعاية رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، سيناقش مناخ وفرص الاستثمار وأفاق التنمية الاقتصادية في لبنان والثورة الصناعية الرابعة التحدي المقبل لرجال الأعمال العرب، ودور الصناديق والمصارف العربية في إعادة إعمار الدول العربية.

وأشار الطباع الى أن الأردن يؤمن بالعمل العربي المشترك وقد وفر كل الإمكانيات لدعم مسيرة الإتحاد، لافتاً إلى أن الملتقى يعقد للمرة الثالثة في العاصمة بيروت.

وقال أمين عام الإتحاد السيد ثابت الطاهر: «أن الملتقى يأتي عقده عقب القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في لبنان والقمة العربية التي ستعقد في تونس للوقوف على التوصيات والقرارات التي اتخذت، وأضاف الطاهر ان

الإتحاد يسعى لوضع تصور مستقبلي للاقتصاد العربي وتوحيد القرار الاقتصادي العربي، لافتاً إلى أن المنتدى سيركز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل 90 بالمائة من حجم الاقتصاد بالدول العربية. من جانبه، عبر عضو مجلس إدارة الإتحاد ورئيس الندوة الاقتصادية اللبنانية رفيق زنتوت، عن أمله بأن يكون المنتدى فرصة لمناقشة التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي بالإضافة إلى التركيز على دور المرأة العربية بالنشاط الاقتصادي ودعم مشاركتها بالتنمية.

إلى ذلك، بين مدير عام إتحاد رجال الأعمال العرب السيد طارق حجازي، أن الإتحاد وجه دعوات لأكثر من 70 إتحاد ونقابة وهيئة عربية تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، متوقفاً مشاركة 250 رجل أعمال عربياً بأعمال المنتدى على مدى يومين.

رجال الأعمال الأردنيين: حوكمة الشركات العائلية ضمان للاقتصاد الوطني



نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر الجمعية ورشة عمل حول حوكمة الشركات العائلية وذلك بحضور عدد من أعضاء الهيئة العامة، وإفتتح الورشة أمين سر الجمعية المهندس عبد الحليم عابدين الذي أكد في كلمته على أهمية حوكمة الشركات العائلية كضمان لإستمرارية هذا النوع من الشركات، وأن وجود إطار الحوكمة يساهم بشكل أساسي في حماية الشركات العائلية وتوفير القدرة على التعامل مع التحديات والعقبات المختلفة، بجانب دورها الحاسم في تطوير الأجيال القادمة وضمان تحسن أداء الشركات العائلية من خلال وجود هيكل تنظيمي قائم على أسس متينة يساهم في إرساء قواعد إدارة العمل وتفيذه ومراقبته. كما وأتى هذا اللقاء من إيمان الجمعية بأهمية تكريس ونقل خبرة أعضائها في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال تكثيف مثل هذه اللقاءات بشكل دائم. وقدم عضو الجمعية سعادة السيد غسان نقل شرحاً تفصيلياً حول حوكمة الشركات العائلية مستعرضاً من خلالها تجربته العملية في تأسيس شركة نقل وما تضمنته العملية من تحديات وعقبات، وأوضح أن أهم قرار يجب اتخاذه في سبيل تحقيق مبدأ الحوكمة هو فصل الإدارة عن الملكية حيث أن الأداء المالي للشركة يصبح أفضل مع إستخدام الأنظمة وأن تحديد الميثاق العائلي وقواعد البروتوكول العائلي يخفف من إحتماالية وجود المشاكل بحيث يتم تحديد ما على أفراد العائلة من واجبات وإلتزامات بجانب تضمينها لإقتراحات حول حلول لمشاكل متوقعة في المستقبل، مؤكداً بأن أفضل استثمار هو الاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجيا لما لهم من عوائد ايجابية في المدى الطويل. كما وقد إستعرض بعض أهم الإحصاءات حول الشركات العائلية موضحاً أن 30% من الشركات العائلية تستمر للجيل الثاني وأن 20% فقط تستمر للجيل الثالث وأن 3% فقط تستمر إلى الجيل الرابع.

كما أكد على الدور الاقتصادي الهام للشركات العائلية وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وكذلك زيادة الصادرات الوطنية، مبيناً أن 80% من مؤسسات الأعمال في العالم هي شركات مملوكة من قبل العائلات. كما أن مجموعة نقل اليوم توظف ما يقارب 5,100 شخص وتضم 33 جنسية مختلفة وتضم المجموعة 30 شركة لها 31 سوق تصديري.

كما بين السيد غسان نقل أن إعتقاد الشركة على شخص واحد دون وجود هيكل تنظيمي محدد ينتج عنه

العديد من الآثار السلبية والتي من أبرزها تراجع في أداء الشركة العام وتأخر في تنفيذ المشاريع وذلك لإفتقار وجود خطط العمل الواضحة والإهتمام بكافة التفاصيل وذلك لكون الصلاحيات متمركزة بيد شخص واحد فقط من هنا جاءت أهمية مأسسة الشركة العائلية لتتحول من عمل عائلي إلى مؤسسة وذلك بتحديد الأنظمة والإجراءات واعتماد الكفاءة في إستخدام الموارد بحيث يصبح الأداء أفضل والأخطاء أقل. كما وأوضح فوائد الحوكمة المؤسسية حيث أن الشركة العائلية الملتزمة بقواعد الحوكمة تحصل على تقييم أعلى من قبل الأسواق المالية وإمكانية الحصول على تمويل أرخص بجانب الولاء للعلامة التجارية. واختتم الورشة بمجموعة من التوصيات والنصائح حول القضايا العائلية كان من أبرزها: أهمية تحديد الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات لأفراد العائلة، وأهمية تحديد إستراتيجية واضحة للاستثمارات المستقبلية ودور أفراد العائلة فيها، وأهمية فصل الإدارة عن الملكية، وأهمية وجود مجلس إدارة يشمل أفراد العائلة وأعضاء مستقلين، وأهمية فصل الشؤون المالية الشخصية عن الشؤون المالية للمجموعة.

الطباع : الإستقرار التشريعي أهم عوامل

جذب وتوطين الاستثمارات



بين حمدي الطباع رئيس جمعية الأعمال الأردنيين بأن عدم الإستقرار التشريعي خلال العقد الأخير هو أهم أسباب عدم التمكن من جذب وتوطين الاستثمارات، رغم الجهود والرؤى الملكية المستمرة لجذب الاستثمارات التي تساعد على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، والنمو الاقتصادي المنشود، وتخفيض نسب البطالة التي أصبحت تلامس مؤشرات خطيرة على التنمية الاقتصادية والإجتماعية المنشودة. جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقد مع أعضاء جمعية الشؤون الدولية في مقر الشؤون الدولية، بحضور دولة الدكتور عبد السلام المجالي ودولة الدكتور معروف البخيت وأعضاء الجمعية من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة.

وبين عطوفة الباشا فاضل علي فهيد الذي أدار اللقاء، بأن اللقاء بين أعضاء جمعيتي الشؤون الدولية ورجال الأعمال الأردنيين أتى للتباحث وتشخيص الحالة الاقتصادية لما فيه المصلحة الوطنية العليا، ورفع التوصيات اللازمة لرفعة الوطن والتخفيف على المواطن الآثار المالية التي يعاني منها.

من جهته، بين حمدي الطباع في رده على عدد من مداخلات أعضاء الجمعية في تشخيص الوضع الاقتصادي بشكل عام والعوامل التي أثرت على تراجع عجلة النمو وزيادة حجم المديونية، بأن الحكومات المتعاقبة لا تأخذ بالرأي من أصحاب الخبرة عند تعديل التشريعات، بالرغم من أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تقدم ملاحظات على مشاريع القوانين بشكل دائم إلا أنه لا يتم الأخذ بتلك الملاحظات رغم التحذيرات المتكررة بأثر تلك المشاريع على هروب الاستثمارات الأردنية والأجنبية لدول أخرى. مضيفاً إلى أن الأردن بدأ بالتأثر بالعوامل المحيطة به مثل بداية الأزمة العالمية في العام 2008 مروراً بالربيع العربي والأحداث المصاحبة له في دول الجوار الأمر الذي أدى إلى إغلاق الحدود البرية وبداية أزمة اللجوء السوري.

كما عبر الطباع عن إرتيابه لمستوى إحتياطيات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية، وإستقرار سعر صرف الدينار، إلا أن إرتفاع أسعار الفوائد بشكل مستمر أثر سلباً على زيادة الكلف التشغيلية لكل من المصنع والتاجر إضافة إلى الكلف الأخرى المتمثلة في تكلفة الطاقة، والضمان الاجتماعي، والرسوم والضرائب المصاحبة للعملية الإنتاجية. مما أدى إلى تباطؤ الحركة التجارية بسبب إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن الأردني وشح منافذ التصدير. مشدداً أنه ومن التطبيق العملي فإن الحكومة لن تقدر على زيادات إيراداتها الجارية لتغطية نفقاتها الجارية في ظل الإستمرار في زيادة الضرائب والكلف التشغيلية على القطاع الخاص الذي يعتبر المصدر الأول لإيرادات الحكومة الجارية.

وفي رده حول عدم تنفيذ الخطط والأجندات الإستراتيجية التي تم إقرارها خلال السنوات السابقة، بين الطباع هو عدم وجود نهج عابر للحكومات تلتزم من خلالها بالوصول إلى الاقتصاد الوطني إلى بر الأمان. من جهة أخرى بين بأن عدم الاستقرار أيضاً في قوانين الاستثمار وضيبة الدخل أدى إلى هروب عدد من المستثمرين خارج الأردن في ضوء إنعكاس تلك التعديلات على دراسات الجدوى التي أعدها المستثمرين قبل البدء باستثماراتهم داخل المملكة.



الطباع: البنية التحتية هي أساس

توطين الاستثمارات وجلبها

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع بأن البنية التحتية تعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستثمار لما لها من تأثير كبير على الاقتصاد، حيث أن تطوير البنية التحتية يساهم في خلق بيئة ملائمة تساهم في تعزيز العملية التنموية الاقتصادية.

كما وشدد الطباع على أن ما يحدث في الأونة الأخيرة يعتبر مؤشراً واضحاً على ضرورة العمل الجاد على تطوير وتحديث وإعادة تأهيل البنية التحتية، وذلك من خلال إعادة ترتيب سلم أولويات الإنفاق الحكومي عن طريق إعادة توجيه النفقات الرأسمالية، وتوجيه المنح لتحسين البنية التحتية وفقاً لبرنامج عمل يتم وضعه لهذه الغاية، لافتاً إلى أن وجود خلل في البنية التحتية لا يؤثر سلباً فقط على جذب الاستثمارات الأجنبية وإنما يلحق الضرر في الصناعة المحلية وذلك لعدم مقدرة وملائمة البنية التحتية الحالية على التعامل مع الظروف البيئية المحيطة، حيث قد تم تعطيل الحركة التجارية في عمان بسبب إغلاق المحلات والبنوك وتلف البضائع بعد تسرب المياه إليها، الأمر الذي تسبب بالعديد من الأضرار المادية والتي تقدر بالملايين نتجت سوء الأحوال الجوية وعدم مقدرة مناهل الصرف على إستيعاب تدفقات المياه.

يجب الإهتمام بالبنية التحتية وتخصيص الموارد المالية الكافية للمحافظة عليها، وجعلها من أولويات الأهداف خاصة في الفترة الراهنة التي رافقها تكرار حدوث العديد من الخسائر البشرية والمادية جراء الأحوال الجوية السيئة. حيث أن دور الدولة يتمثل في توفير خدمات البنية التحتية والعمل على تطويرها وصيانتها بالشكل الذي يضمن تشغيلها بكفاءة إلا أن مقدار ما يتم إنفاقه على البنية التحتية لا يعتبر كافياً.

ويؤكد الطباع بأن المشاريع الاستثمارية إن لم تجد بنية تحتية سليمة وقوية وذات نوعية جيدة فلن تتمكن هذه المشاريع من الإستمرار ولن تمتلك البيئة الاستثمارية الأردنية الحافز الكافي لجذب الاستثمارات، حيث أن البنية التحتية هي اللبنة الأساسية لضمان مجتمع يتسم بالنهضة. مؤكداً أن الاستثمار في البنية التحتية ضمان لمستقبل أفضل تتمكن من خلاله من تحقيق التطور والرفاهية والإزدهار في المجتمع.

ولفت الطباع إلى أن الأرصاد الجوية قد أعلنت عن المنخفض وحذرت منه وصنفته من الدرجة الرابعة علماً بأن أمانة عمان قد أعلنت إستعدادها وتحضيرها إلا أنها لم تكن كما صرحت، وأن ما حدث يشير إلى أن البنية التحتية غير كفؤة على الرغم من المبالغ الطائلة التي صرفت عليها، خاصة وأن موازنة الأمانة قد قدرت بما يقارب 535 مليون دينار لعام 2019، وأن الأمانة يجب أن تتحمل مسؤولية ما حدث ولا بد من تعويض كافة المتضررين من القطاع التجاري كونه قطاع أساسي ومهم ولا بد من أن يكون هناك حل شامل من قبل الحكومة. في الوقت الذي أكد فيه على دور عمال الوطن الذين ساهموا في التخفيف مما حصل بحلول متواضعة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تضع توصيات لتحفيز الاستثمار في بورصة عمان



إنطلاقاً من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، في وضع خطة لتحفيز الاقتصاد الأردني لعام 2019، حيث وضعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خطة لتشخيص المعوقات التي تحول دون تحفيز الاقتصاد الوطني، للخروج بتوصيات لمعالجة المعوقات التي تواجهه بكافة قطاعاته الرئيسية و المؤثرة على عجلة النمو الاقتصادي، وبناءً عليه قد نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورشة عمل حول « تحفيز الاستثمار في سوق الأوراق المالية/ بورصة عمان»، وهدفت الورشة إلى الخروج بتوصيات لمعالجة المعوقات التي تواجه السوق المالي وتؤثر سلباً على تنافسيته وأدائه وما ينعكس ذلك من تأثيرات على النمو الاقتصادي وذلك تنفيذاً للخطة التي وضعتها الجمعية لتحفيز الاقتصاد الوطني لعام 2019 وذلك عن طريق إيجاد الآليات المناسبة لتنفيذ أبعاد هذه الخطة وفقاً للقطاعات الاقتصادية.

وتم مناقشة أهم المحاور التي تؤثر على تنافسية بورصة عمان مقارنة ببورصات المنطقة، والتشريعات غير المحفزة للاستثمار في بورصة عمان ونقاط الضعف القانونية، والإجراءات التوسعية وأدوات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بورصة عمان، إضافة إلى مستوى الشفافية والإفصاح وإجراءات إعادة الثقة في بورصة عمان.

أكد معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن بورصة عمان هو العمود الفقري للنشاط الاقتصادي ومن الملاحظ تراجع أداء سوق عمان المالي بجانب وجود العديد من التحديات والمعوقات المتعلقة بالاستثمار به ومن هذا المنطلق جاءت أهمية عقد هذه الورشة، مؤكداً أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين على استعداد إلى إيصال التوصيات المتعلقة بتحسين أداء بورصة عمان إلى صانعي القرار بهدف المساهمة في تقليل المعوقات التي تحول دون تحفيز الاقتصاد الوطني. مشيراً إلى أهمية استقرار الأنظمة والتشريعات وذلك لتأثيرها المباشر على أداء السوق المالي خاصة في ظل التراجع الملحوظ في عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان وتراجع القيمة السوقية وتزايد حالة عدم الثقة لدى المستثمرين.

كما وأكد السيد محمد البلبيسي رئيس مجلس إدارة المحفظة الوطنية على أن البورصة تعتبر القناة الأهم التي يتم من خلالها إعادة توجيه المدخرات بالشكل الأمثل وأن القطاع المالي يساهم بشكل كبير في خلق وتوفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة المرتفعة، كما ويساهم السوق المالي في دفع عجلة النمو الاقتصادي إذا ما كان أدائه

يتسم بالكفاءة، مشيراً إلى أن عام 2018 كان صعباً من الناحية الاقتصادية لما رافقه من تراجع في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية والتي من أبرزها دخل الفرد بجانب أن معدلات النمو الاقتصادي كانت أقل من معدلات النمو السكاني ولم يكن النمو الاقتصادي كافياً لخلق فرص العمل الكافية الأمر الذي انعكس سلباً على معدل البطالة التي بلغ في نهاية عام 2018 ما يقارب 18.7% وما رافقه أيضاً من تراجع في إجمالي تحويلات العاملين من الخارج بجانب ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار النفط ورفع الدعم عن العديد من السلع التي كانت تعتبر أساسية. كما أنه وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلا أن البنك المركزي قام برفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال العام الأمر الذي ساهم في زيادة كلف الإقتراض وعدول العديد من المستثمرين عن إكمال مشاريعهم واستثماراتهم.

وأوضح البلبيسي أن تعديل قانون الدخل قد سبب خسارة في القيمة السوقية بالبورصة وأثر سلباً على سوق رأس المال وكذلك على أرباح الأسهم، وما رافقه ذلك من تراجع في أداء البورصة والمتمثل بإنخفاض حجم التداول. لافتاً إلى أهمية هذا اللقاء وذلك للتمكن من وضع بعض الحلول المقترحة لأبرز التحديات التي تواجه سوق عمان المالي. وأوضح معالي السيد محمد الحوراني رئيس هيئة الأوراق المالية أن أداء بورصة عمان قد تأثر كثيراً بتداعيات الربيع العربي والأزمات التي مرت بها الدول المجاورة، حيث تراجع أداء البورصة وكذلك أداء الاقتصاد الأردني بشكل عام حيث إرتفعت المديونية والعجز في الموازنة بجانب التراجع في معدل نمو الصادرات الوطنية الأمر الذي انعكس سلباً على سوق رأس المال، منذ تراجع أرباحه وكذلك تأثرت أسعار الأسهم بإنخفاض ورافقه ذلك تراجع في أداء شركات الخدمات المالية، مشيراً إلى أن هناك العديد من القواسم والسمات المتشابهة بين بورصة عمان والبورصات الأخرى في المنطقة وذلك من النواحي التشريعية والقدرة التشغيلية وآليات التداول وأصول نقل الملكية إلا أن هناك بعض العوامل التي أثرت في أداء بورصة عمان الأمر الذي أدى إلى تراجع في تنافسيتها.

ذكر الحوراني أبرز العوامل التي أثرت على تنافسية سوق عمان المالي مقارنة ببورصات المنطقة وهي نقص السيولة في السوق بجانب ارتفاع كلف التداول، بالإضافة إلى تأثير حالة عدم اليقين والثقة وتوقعات المستثمرين حول المستقبل على أداء البورصة، مؤكداً على الدور الهام لوسائل الإعلام في تعزيز الثقة ببورصة عمان. وأشار الحوراني إلى أن هيئة الأوراق المالية قد إتخذت العديد من الإجراءات الهادفة لتحسين أداء البورصة من الناحية التنظيمية والتشريعية إلى جانب مجموعة من الإجراءات الهادفة لتحسين كل من مستوى الإفصاح والشفافية.

وشدد الحوراني أن الهيئة تعمل على عدد من الحوافز أهمها التركيز على تعزيز الاستثمار المؤسسي وذلك من خلال العمل على إنشاء صناديق الاستثمار المشترك، مشيراً إلى أنه يجب معاملة الاستثمار المؤسسي بشكل مشابه للاستثمار الفردي من ناحية الإعفاء من الضرائب بالإضافة إلى العمل على جذب صناديق الاستثمار الأجنبية للاستثمار في البورصة وذلك من خلال منح الحوافز لإدراج الشركات العائلية إلى السوق المالي والعمل على تأسيس شركة مستقلة يكون هدفها تقديم المعلومات حول التداول وأسعار الأسهم وغيرها من المعلومات للمستثمرين وإعداد الدراسات الاقتصادية المختصة ببورصة عمان.

أشار معالي الدكتور جواد العناني إلى أن 115 الشركة من أصل 195 مدرجة في سوق عمان المالي قد حققت أرباح، بجانب أن ٧٨ شركة قد إنخفض حجم خسائرها خلال العام 2018 وأن صافي أرباح البورصة بعد طرح الخسائر قد إزداد بمقدار 44% مقارنة بالعام 2017 مشيراً إلى توقعاته بأن يكون هناك تحسن وإستقرار في أداء السوق المالي وأن هدف تقليل نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي يمكن تحقيقه.

كما وأكدت عطوفة السيدة خلود السقاف على أن أداء البورصة يتأثر بشكل كبير في الإشاعات وأن السوق المالي يعاني من مشكلة عدم توفر السيولة ولا يوجد هناك صانع للسوق **market maker** بجانب وجود نقص في توفر المعلومات وإرتفاع العمولة مشيرةً إلى ضرورة طرح أدوات جديدة في سوق عمان المالي مثل صندوق الاستثمار المتداول (ETF).

وأكد المجتمعون في ختام أعمال الورشة على أهمية الدور الإعلامي وتأثيره الجوهري على ثقة المستثمرين ودرجة يقينهم في سوق عمان المالي وأنه يجب تعزيز الدور الإيجابي لوسائل الإعلام عن طريق إظهار الجوانب الإيجابية والتركيز عليها والعمل على تكثيف النشرات الاقتصادية التي تتحدث عن قصص نجاح لشركات مدرجة في بورصة عمان، بالإضافة إلى أهمية الترويج للاستثمار و تسويق الشركات لنفسها من خلال المشاركة في المؤتمرات بهدف التشجيع على الاستثمار في سوق رأس المال.



جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية التركية



استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية التعاون المشترك للبلدان العربية والتركية السيد صبوحى عطار في مقر الجمعية ، حيث بحث الجانبان عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وتركيا، وأكد الطباع على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك والذي تأسس في عام 1994 في تعزيز الاستثمارات المتبادلة والمشاركة بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين. كما أعرب الطباع عن رغبته بأن يتوجه اهتمام المستثمرين الأتراك بشكل أكبر نحو البيئة الاستثمارية الأردنية، مشيراً إلى أن حجم الاستثمارات التركية في الأردن دون الطموح المطلوب.

كما أكد الطباع على أن الأردن يمتلك العديد من الإتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم والتي يمكن للجانب التركي الإستفادة منها بالإضافة إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات ذات الإهتمام المشترك خاصة في مجال الطاقة المتجددة والقطاع السياحي والنقل، مشدداً على اهتمام المستثمرين الأتراك بالاستثمار بمنطقة العقبة، وذلك لما تتمتع به من حوافز وتسهيلات استثمارية مميزة، كما وتعتبر العقبة الخيار الأفضل لقطاع النقل التركي للعبور إلى أفريقيا ودول الخليج العربي.

من جهته، ثمن السيد صبوحى عطار دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية، مؤكداً على أهمية الإستمرار في بذل الجهود الحثيثة للوصول إلى مستويات متقدمة من التعاون المشترك بالشكل الذي يخدم المصالح الاقتصادية والاستثمارية في كلا البلدين. مشيراً إلى أهمية مواجهة التحديات التي تقف عائقاً أمام تعزيز حجم التبادل التجاري بين الأردن وتركيا حيث لفت صبوحى إلى أنه إلى حد الآن لم يتم تخصيص منطقة صناعية مؤهلة للأتراك، معرباً عن أمله بأن يتم تقديم حوافز للصناعات التركية. كما وجه صبوحى دعوة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين للمشاركة في عدد من المؤتمرات على رأسها مؤتمر الغذاء والدواء والذي سوف يتضمن عدد كبير من رجال الأعمال العرب بجانب عدد من المؤسسات بحضور الحكومة التركية. كما تم الإتفاق من قبل الجانبان على تكثيف اللقاءات الهادفة إلى إطلاع وتزويد الجانب التركي بالمعلومات حول القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة بالإضافة إلى الإتفاق على توقيع مذكرة تفاهم في يوم الأردن والذي سوف يتم عقده في أزمير خلال شهر نيسان من العام الحالي وذلك بالتعاون مع هيئة الاستثمار والسفارة الأردنية في تركيا.

التبادل التجاري بين الأردن وتركيا (2015-2017)

الميزان التجاري مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	المستوردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	العام
-656.8	858.5	757.6	101.0	2015
-568.7	763.1	665.8	97.1	2016
-578.9	786.8	682.9	103.9	2017

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

قيمة الصادرات مليون دولار	أبرز الصادرات الأردنية إلى تركيا (2017)
66.1	منتجات الصناعات الكيماوية
11.8	آلات واجهزة، معدات كهربائية
11.0	منتجات صناعة الاغذية
6.3	مواد نسيجية ومصنوعاتها

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

قيمة المستوردات مليون دولار	أبرز المستوردات الأردنية من تركيا (2017)
173.4	مواد نسيجية ومصنوعاتها
110.0	آلات واجهزة، معدات كهربائية
90.2	معادن عادية ومصنوعاتها
55.0	منتجات صناعة الاغذية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي رئيس الهيئة التونسية للاستثمار



التقى أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين السيد محمد البليسي والسيد حسام الدين الهدد رئيس الهيئة التونسية للاستثمار السيد بليغ بن سلطان والوفد التونسي المرافق له في مقر الجمعية ، بحضور معالي السيد ثابت الطاهر أمين عام إتحاد رجال الأعمال العرب لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وتونس.

وأكد السيد ثابت الطاهر على أهمية عضوية كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية ضمن الإتحاد، مؤكداً على إعتزازه بالعلاقات الأردنية التونسية وعلى دور الإتحاد في تعزيز الترابط والتكامل العربي، مشدداً على ضرورة تعزيز التعاون المشترك وأن الفرص الكبيرة أمام القطاع الخاص الأردني والتونسي تحتم على الجانبان البدء بالمشاريع المشتركة. كما ولفت الطاهر إلى أن الإتفاقيات التجارية يجب أن تترجم إلى برامج عمل، وأننا نتطلع إلى نتائج مؤتمر القمة العربية الذي سوف يتم عقده في نهاية شهر أذار في تونس.

ومن جهته أثنى السيد محمد البليسي على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك المؤسس في العام 2016 في تعزيز الاستثمارات المتبادلة والمشاركة بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين وكذلك في زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس. مؤكداً على عمق العلاقات الأردنية التونسية منذ زمن طويل، مشيراً إلى وجود عدد كبير من رجال الأعمال الذين يمتلكون استثمارات في تونس كما تدعو جمعية رجال الأعمال الأردنيين مجتمع الأعمال التونسي إلى الإطلاع على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة في الأردن لما يتمتع به الأردن من بيئة استثمارية جاذبة إضافة إلى واحة الأمن والأمان للاستثمارات العربية. بدوره أكد السيد حسام الدين الهدد على أهمية الإستفادة من خبرة الجانب التونسي في الصناعات التقليدية والتطلع إلى تعزيز الاستثمارات في القطاعات الواعدة.

من جهته، أكد رئيس الهيئة التونسية للاستثمار السيد بليغ بن سلطان على العلاقات المتينة بين الأردن وتونس معرباً عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين البلدين، لافتاً إلى تمتع تونس بالعديد من

المزايا والتي من أبرزها موقعها الإستراتيجي المميز بالإضافة إلى تميز تونس في مجال الصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات والمنسوجات وكذلك قطاع الطاقة المتجددة. كما أشار بن سلطان إلى أن الاقتصاد التونسي قد مر بفترة صعبة نتيجة التقلبات السياسية، معرباً عن أمله بتجاوز جميع هذه التحديات والعمل على تطوير الاقتصاد من خلال التطور والنمو ومحاربة مشكلة البطالة المرتفعة في تونس، كما هي في معظم دول الوطن العربي. وشدد بن سلطان على أهمية دور هيئة الاستثمار في كلا البلدين في فتح المجال أمام مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين للاستثمار والإطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات ذات الإهتمام المشترك، لافتاً إلى أنه تم البدء بعقد أعمال اجتماعات اللجنة الأردنية التونسية المشتركة في مجال الاستثمار وكذلك تم توقيع محضر الإجتماع خلال اللقاء الذي تم مع وزير الدولة لشؤون الاستثمار مهند شحادة يوم الأحد وقد هدف اللقاء إلى تنمية التعاون في المجالات الاستثمارية والاقتصادية والتجارية بين البلدين. كما وجه بن سلطان دعوة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين للمشاركة في مؤتمر تونس للاستثمار والذي سوف يتم عقده في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. كما تم الإتفاق من قبل الجانبان على تكثيف اللقاءات في المستقبل.

التبادل التجاري بين الأردن وتونس (2015-2017)

الميزان التجاري مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	المستوردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	العام
11.4	28	8.3	19.7	2015
6	29	11.5	17.5	2016
0.2	32.4	16.1	16.3	2017

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

قيمة الصادرات مليون دولار	أبرز الصادرات الأردنية إلى تونس (2017)
13.9	منتجات الصناعات الكيماوية
قيمة المستوردات مليون دولار	أبرز المستوردات الأردنية من تونس (2017)
5.9	منتجات المملكة الحيوانية
2.4	منتجات صناعة الأغذية
3.4	منتجات الصناعات الكيماوية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تضع توصيات لتنافسية القطاع الصناعي



إنطلاقاً من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، في وضع خطة لتحفيز الاقتصاد الأردني لعام 2019، حيث وضعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خطة لتشخيص المعوقات التي تحول دون تحفيز الاقتصاد الوطني، للخروج بتوصيات لمعالجة المعوقات التي تواجهها بكافة قطاعاته الرئيسية والمؤثرة على عجلة النمو الاقتصادي، وبناءً عليه قد نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورشة عمل حول « تنافسية القطاع الصناعي الأردني وأبرز المعوقات والتحديات المرافقة للاستثمار به»، وذلك للخروج بتوصيات لمعالجة المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي الأردني وتؤثر سلباً على تنافسيته وأدائه وما ينعكس ذلك من تأثيرات على النمو الاقتصادي لتنفيذاً للخطة التي وضعتها الجمعية لتحفيز الاقتصاد الوطني لعام 2019 عن طريق إيجاد الآليات المناسبة لتنفيذ أبعاد هذه الخطة وفقاً للقطاعات الاقتصادية.

وخلال افتتاحية ورشة العمل أكد السيد عبد الحليم عابدين أمين السر لجمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن القطاع الصناعي قد شهد تراجعاً في أدائه ونشاطه خلال السنوات الماضية وأن القطاع يواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تقف عائقاً أمام تقدمه واستمراره، لافتاً إلى أن العديد من الصناعيين قد بدأت خسائرهم تتجاوز قدرتهم على تحملها وأن خيار الخروج من السوق بسبب الإغلاق قد بات وشيكاً، وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة التي يعاني الاقتصاد الأردني من ارتفاعها، حيث أن التشريعات والقوانين تؤثر سلباً على عملية سير الأعمال في القطاع الصناعي. كما وأوضح عابدين بأن هدف الورشة هو الخروج بتوصيات من خلال مناقشة عدد من المحاور الرئيسية التي تهم القطاع الصناعي ومن أبرزها أهمية دعم القطاع الصناعي ومدى تأثير الدعم في تحسين الميزة التنافسية للمنتجات الأردنية، والتحديات والمعوقات التي تؤثر على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي واقتراح الحلول المناسبة لهذه التحديات بحيث يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي، ومدى تنافسية الصناعة الوطنية مقارنة بالمنطقة، والحوافز والمزايا الواجب توفرها لتشجيع إقامة المشاريع الإنتاجية والتي تعزز من مساهمة القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لزيادة القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وتحسين القيمة المضافة للصناعات الوطنية الموجهة للتصدير. مشدداً على أهمية

الخروج بتوصيات يتمكن القطاع الصناعي من خلالها مناقشة أصحاب القرار والوصول إلى حلول تناسب كافة الأطراف.

من جهته، أكد السيد عمر جويعد الرئيس التنفيذي لشركة المدن الصناعية الأردنية على أن مشكلة الطاقة تعتبر من المعوقات الكبيرة أمام القطاع الصناعي، وأنه من الضروري العمل على إيجاد سُبُل لتخفيض تكلفة الكهرباء بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على الكُلف التشغيلية. مشيراً إلى الدور الهام للمستثمرين الصناعيين بحيث يجب تنظيم وعقد لقاء يتضمن مجموعة من الخبراء من مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والمالية لتحديد جدول أولويات وإحتياجات وتحديات الصناعة ووضع الطول المقترحة والقابلة للتطبيق وذلك للخروج بورقة عمل واحدة يتم تبنيتها من قبل المستثمرين الصناعيين بهدف مناقشتها مع المسؤولين وأصحاب القرار.

وأشار السيد فتحي الجببير رئيس غرفة صناعة الأردن وعمان إلى أن القطاع الصناعي يواجه صعوبات عديدة من أبرزها إرتفاع التكاليف التشغيلية حيث أن مشكلة فرق أسعار الوقود تشكل عبء إضافي على القطاع الصناعي بالإضافة إلى رفع رسوم الحصول على تصاريح عمل لغير الأردنيين وغيرها من القرارات التي تشكل عامل ضغط سلبي على الصناعة الوطنية، مشدداً على أهمية الإجتماع مع أصحاب القرار بالقرب العاجل لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بسير أعمال قطاع الصناعة وتسليط الضوء على أهمية ودور أداء القطاع الصناعي في النهوض بالاقتصاد الوطني.

كما وبين الدكتور إياد أبو حاتم عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان أن لقاء ممثلي القطاع الصناعي بالمسؤولين وأصحاب القرار يعتبر أهمية بالغة للعمل على مناقشة أبرز القضايا التي تؤثر سلباً على نشاط القطاع الصناعي وتقيد من نموه، مشيراً إلى أن قطاع الصناعة الوطني يواجه صعوبة في منافسة البضائع المستوردة الأمر الذي يشكل ضرورة مُلحة للعمل على حماية الصناعة الوطنية بشكل أكبر وفرض القيود على بعض المستوردات للتقليل من زخمها على الأقل لفترة محدودة. كما أوضح أبو حاتم أن المدن الصناعية في الطفيلة ومأدبا يجب أن تحظى بإمميزات كعدم الطاقة وقيمة استملاك الأراضي الصناعية كذلك، كما أن وجود العديد من التعقيدات المتعلقة بالإجراءات الإدارية وتعدد الأنظمة وعدم وضوحها جميعها عوامل تؤثر سلباً على بيئة الاستثمار.

وأكد المجتمعون في ختام أعمال الورشة على أهمية التركيز على موضوع منح القطاع الصناعي الدعم الكافي ليتمكن من تحسين أدائه حيث أن الظروف الراهنة والضغوطات الكبيرة على القطاع الخاص يشكل عائقاً أمام تحقيق الأرباح المرجوة خاصة وأن القطاع الصناعي يتكبد العديد من التكاليف التشغيلية والضريبية والإدارية الأمر الذي يتطلب وجود حوار فعلي بين القطاع العام والقطاع الخاص لإيجاد حلول المناسبة للحد من تراجع أجراء القطاع الخاص الملحوظ.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعبر عن اعتزازها وفخرها

بموقف جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المهيب

بإلغاء الزيارة الرسمية المقررة إلى رومانيا نصرته للقدس



عبرت جمعية رجال الأعمال الأردنيين عن اعتزازها وفخرها بموقف جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المهيب بإلغاء الزيارة الرسمية المقررة إلى رومانيا نصرته للقدس، عقب تصريحات رئيسة وزراء رومانيا، عن عزمها نقل سفارة بلادها إلى القدس.

وأكدت الجمعية في بيان صحفي على لسان رئيس الجمعية حمدي الطباع أنها تقف صفاً واحداً دوماً خلف القيادة الهاشمية، مؤكدةً أن هذا القرار يعكس مكانة القدس والقضية الفلسطينية لدى جلالة الملك. كما وبينت الجمعية أنها قامت بالتعميم على أعضائها بإعادة النظر في علاقتها التجارية مع رومانيا، دعماً للحفاظ على هوية القدس العربية والإسلامية والتأكيد على رفض أي قرار يعتبر القدس عاصمة لدولة الإحتلال وتغيير الوضع التاريخي فيها إلى حين الرجوع عن قرار نقل سفارة بلادها من تل أبيب إلى القدس.

وأعلنت جمعية رجال الأعمال الأردنيين عن تجميد الإتفاقية الموقعة مع اتحاد غرف الصناعة والتجارة الرومانية والتي وقعت في عام 2013، لحين عدول رومانيا عن عزمها نقل سفارة بلادها إلى القدس، وذلك بما يحفظ مصالح رجال الأعمال الأردنيين والاقتصاد الوطني.

هذا وأكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وقوفها دوماً خلف مواقف جلالة الملك حفظه الله بالمحافظة على الهوية العربية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس ومساندة المقدسيين ومساعدتهم على مواجهة التحديات والظروف التي يمرون بها، في ظل ما تتعرض له المدينة المقدسة من تحديات كبيرة، مُشددين على الوصاية الهاشمية للأماكن المقدسة.

الطباع: جائزة مصباح السلام تقدير عالمي للأردن وجمالة الملك



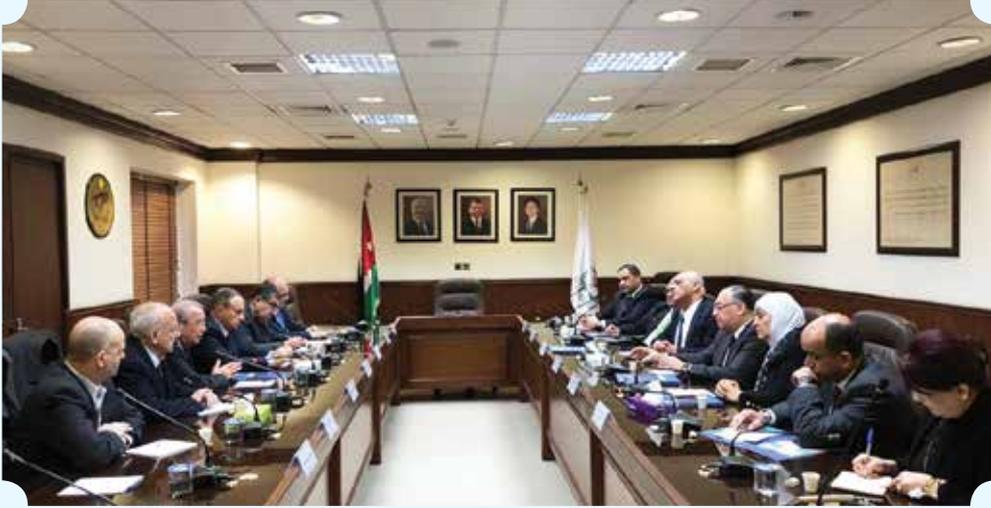
عبرت جمعية رجال الأعمال الأردنيين عن تقديرها لتسلم جمالة الملك عبدالله الثاني جائزة مصباح السلام للعام 2019، تقديراً لجهود جلالتة في تحقيق الوئام والسلام بين الأديان وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية بمدينة القدس وإستضافة اللاجئين

وأكد رئيس الجمعية حمدي الطباع أن هذه الجائزة تعتبر شاهدة عالية على الدور الذي يلعبه جمالة الملك والأردن لتعزيز حقوق الإنسان والتأخي والحوار بين الأديان والسلام في الشرق الأوسط.

وأضاف أن تسلم جلالتة جائزة مصباح السلام وسط حضور عدد من الشخصيات والقيادات السياسية والفكرية والدينية العالمية، تأتي تقديراً لجهود جلالتة في الدفاع عن الإسلام التي كرسها رسالة عمان وإبراز الصورة الحقيقية لديننا الحنيف القائم على التسامح والإعتدال وإحترام الآخر والتعايش بين مختلف الأديان.

وقال الطباع «إننا كأردنيين نفخر بجمالة الملك لما يحظى به من إحترام وتقدير من قبل المجتمع الدولي للأعمال الإستثنائية التي يبذلها جلالتة في سعيه المتواصل لتحقيق السلام والإستقرار بالمنطقة ومحاربة الإرهاب والأفكار الظلامية، إلى جانب الجهود التي يبذلها الأردن لإستضافة اللاجئين رغم شح الموارد والإمكانيات.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تثنى دور هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في توطيد الاستثمارات المحلية والأجنبية



إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مهند حجازي وأعضاء مجلس المفوضيين في مقر الهيئة، حيث أكد الطباع خلال اللقاء على أهمية دور الهيئة في توطيد الاستثمارات على المستوى المحلي والدولي.

وأوضح حمدي الطباع أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي والتي من أبرزها مؤشرات الفساد والشفافية حيث أن إتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من مستويات الفساد يساهم بشكل إيجابي في تحسين البيئة والمناخ الاستثماري الأردني بالإضافة إلى أن تحقيق مستويات عالية من الشفافية ومستويات منخفضة من الفساد يؤدي إلى تحسن في ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية العاكسة لكفاءة الحكومة ودرجة التنافسية خاصة فيما يتعلق بمعوقات قيام الأعمال في المملكة، مشيراً إلى أهمية تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في توفير مؤشر واضح عن مدى استقرار وجاذبية الاقتصاد الأردني.

ولفت الطباع إلى أن كل مواطن أردني يفتخر بالهيئة وجهودها مشيراً إلى حاجة القطاع الخاص إلى وجود بيئة استثمارية مستقرة تتمكن من خلالها كجمعية تأسست منذ عام 1985 وتتضمن رجال أعمال من مختلف القطاعات الاقتصادية من المساهمة الفعلية في جذب الاستثمارات على المستوى المحلي والدولي، مشيراً إلى أن المستثمر بشكل عام ما يزال يعاني من عدم الإستقرار في التشريعات والمعوقات الإدارية والبيروقراطية.

و أكد الطباع بأن هيئة الشفافية ومكافحة الفساد تبذل الجهود الحثيثة في تحقيق المزيد من الشفافية وتحسين أداء المؤسسات العامة في محاربة الفساد بكافة أشكاله والحد منه وذلك بهدف عكس صورة جيدة حول البيئة الاستثمارية الأردنية على المستوى الدولي وذلك من خلال العمل على حماية المال العام ومحاربة الفساد المالي والإداري، كما ترسم الهيئة السياسة العامة لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد القائمة على رؤية وطنية هادفة إلى تحقيق الأمن الاقتصادي كقاعدة رئيسية للأمن الوطني.

وشدد الطباع على أهمية دور الإعلام في إيصال الصورة الحقيقية حول قضايا الفساد وطريقة معالجتها والحد منها دون المغالاة و المبالغة في طرح الموضوع وأن مكافحة الفساد هو واجب وطني.

ومن جهته، أكد مهند حجازي على دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين الفاعل في مجال جذب الاستثمارات، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يعتبر عامل أساسي في دعم الاقتصاد وأن جزء من عمل الهيئة الأساسي موجه نحو حماية الاستثمار في القطاع الخاص.

وأضاف حجازي على مساهمة الهيئة في تعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمار في الأردن والعمل على المساهمة في رفد التنمية المستدامة و تعزيز ثقة المستثمرين بنزاهة مؤسسات الدولة بحيث تكون الهيئة ملاذاً آمناً لمن يشعر بالظلم والإبتزاز وذلك من خلال تعزيز جهود جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك من خلال التعامل مع مختلف القضايا التي تمس الأموال العامة والتي تؤثر بشكل سلبي على البيئة الاستثمارية حيث تعمل الهيئة على إتخاذ خطوات إيجابية نحو إسترجاع الأموال العامة ومحاربة الفساد بشكل جدي وملمس، بالإضافة إلى الإفصاح قدر المستطاع بشفافية حول كافة التفاصيل المتعلقة بقضايا الفساد وذلك بهدف العمل على تعزيز الثقة في بيئة الأعمال الأردنية على المستوى الدولي، والعمل على تعزيز سمعة الدولة على المستوى الخارجي، وإظهار الوجه المشرق للأردن ونزاهة وإستقامة مواطنيه.

وأشار إلى أن الهيئة تعمل بجد من أجل منع التناول على المال العام أو الكسب غير المشروع الذي من شأنه أن يهدد إيرادات الخزينة ويضعف دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية وتدني مستوى العدالة في توزيع مكتسبات التنمية بجانب التأكد من قيام مؤسسات الرقابة على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بوضع معايير الحوكمة الرشيدة وسلامة تطبيقها.

ولفت حجازي إلى أن هناك شمولية لعدد كبير من أشكال الفساد الذي يؤثر سلباً على الاستثمار ضمن إختصاصات الهيئة والتي تعمل على محاربتة خاصة الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية و الكسب غير المشروع و عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح أو أي فعل قد يؤدي إلى هدر الأموال العامة أو أموال الشركات المساهمة العامة أو الشركات غير الربحية أو الجمعيات، بالإضافة إلى جرائم الفساد الواردة في الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الأردن. و حضر الإجتماع أعضاء مجلس إدارة الجمعية عوني الساكت، محمد البلبيسي ، حسام الدين الهدهد ، يسري طهوب ، عبد الرحيم البقاعي، والمدير العام للجمعية طارق حجازي.



جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع مجلس الأعمال والخبراء الأردنيين في دبي



جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع مجلس الأعمال والخبراء الأردنيين في دبي وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم توّطر التعاون المشترك وتنسيق الجهود وتكاملها مع مجلس رجال الأعمال والخبراء الأردنيين في دبي في مقر الجمعية، وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعها عن الجمعية رئيسها معالي السيد حمدي الطباع وعن المجلس رئيسها السيد احسان القطوانة، على تنسيق التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار في الأردن ودعم مفهوم جذب استثمارات المغتربين الأردنيين، وتسهيل تبادل البيانات والدراسات بين الطرفين، بالإضافة إلى العمل على عقد ندوات وورش عمل والمشاركة في مجالس الأعمال المشتركة والمؤسسة من قبل الجمعية ونظرائهم من الجمعيات العربية والدولية.

وأكد الطباع على أن هذه الإتفاقية تهدف إلى توطيد التعاون وتوفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة والهادفة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني والتي سعت الجمعية منذ تأسيسها بصورة أساسية إلى إيجاد المناخ المناسب للعمل الاستثماري بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن، وإلى خدمة أعضائها من رجال الأعمال بمختلف القطاعات، والعمل على توفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة بين الأعضاء، لافتاً إلى أن هذه المذكرة سوف تعزز دور القطاع الخاص خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الأردن والمتمثلة بهجرة الأردنيين من أصحاب الكفاءات الاقتصادية والتنموية في ظل تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة.

من جهته، أعرب القطوانة عن سعادته بتعزيز التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين وتوحيد الجهود بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني مشيراً إلى أن مجلس الأعمال والخبراء الأردنيين في دبي يهدف إلى جمع الشركات ورجال الأعمال والخبراء الأردنيين المهتمين بالشأن العام وتعزيز العلاقات الأردنية الإماراتية، وتقديم النموذج الأمثل للتعاون بين البلدين وتشجيع وتعزيز الحوار وتبادل الخبرات والمعلومات بين الأعضاء وتوفير الفرص لتوثيق العلاقات المهنية بينهم، والعمل على تشجيع الاستثمار في الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة والعمل على فتح قنوات التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالاقتصاد والاستثمار وكذلك غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص والمساعدة على توفير فرص عمل وتدريب لكافة المتخصصين من الخريجين الأردنيين.

وحضر الإجتماع أعضاء مجلس الإدارة السيد محمد البلبيسي، السيد يسري طهبوب، السيد عبد الرحيم البقاعي ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

منتدى استثماري أردني مغربي منتصف حزيران القادم



استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع وفد من الاتحاد العام لمقاولات المغرب برئاسة السيد فاضل أكموي في مقر الجمعية وذلك بحضور سعادة السفير المغربي في عمان السيد محمد ستري وذلك بهدف التحضير لعقد منتدى استثماري أردني مغربي من المتوقع عقده في شهر حزيران من العام الحالي وذلك بهدف بحث الفرص الاستثمارية المتاحة.

حيث أكد الطباع على أهمية الزيارة التي قام بها جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله إلى المغرب ودورها في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، لافتاً إلى رغبة الجمعية في فتح آفاق جديدة للتعاون الاستثماري المشترك بين البلدين خاصة وأن الأردن قد مر بالعديد من التحديات المرافقة لإغلاق الحدود الأمر الذي يتطلب بذل الجهود الحثيثة في سبيل تعزيز الاستثمارات في القطاعات الواعدة وتحسين حجم التبادل التجاري بين الأردن وباقي دول المنطقة.

وأشار الطباع إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية في الأردن خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاع السياحي والنقل والطاقة البديلة والمتجددة مشدداً على أهمية العمل على تعزيز تكاملية القطاع الخاص بين البلدين لتحقيق المصالح والمنافع المشتركة.

واتفق الجانبان على التركيز خلال أعمال المنتدى والذي من المتوقع مشاركة 50 رجل أعمال مغربي، على قطاعات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة والمقاولات والإسكان والصناعات الغذائية والزراعة إضافة إلى القطاع المصرفي والمالي.

ومن الجدير ذكره إرتباط الجمعية بمجلس أعمال أردني مغربي مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب تم تأسيسه في الرباط في عام 1998 وذلك في سبيل دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات بين الأردن والمغرب بالإضافة إلى تنمية وتوحيد علاقات الصداقة بين مجتمعي الأعمال لدى كلا الجانبين.

وحضر الإجتماع أعضاء مجلس الإدارة السيد عبد الرحيم البقاعي، والسيد يسري طهبوب وأمين عام اتحاد رجال الأعمال العرب معالي السيد ثابت الطاهر، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

حياتك أسهل مع خدماتنا الإلكترونية



الـجـوـال



JKB أون لاين



JKB موبايل



كشف الحساب
الإلكتروني



الصراف الآلي
التفاعلي ATM



مركز الإتصال
المباشر

وجهتك للعمل المصرفي الإسلامي



البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة المصرفية

www.JordanIslamicBank.com